الأنباء
الاثنين 13 مارس 2017

أنباء سورية

معارك عنيفة في درعا ومفخخة تقتل وتصيب عدداً من قوات النظام

المعارضة المسلحة ترفض المشاركة في «أستانا 3» واتفاق الوعر في مهب الريح

جدة الشاب عدنان الذي فقد ساقيه في غارة على دوما تحمل صورة ولدها القتيل مع الساقين الاصطناعيتين لحفيدها (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أعلن الجيش السوري الحر انه لن يشارك في مفاوضات «استانا 3» التي تعقد غدا احتجاجا على اتفاق «التهدئة» في الوعر آخر معاقل المعارضة في حمص، والذي يبدو أنه ذهب ادراج الرياح بدوره.

وقال اسامة ابو زيد المستشار القانوني للجيش الحر والمتحدث باسم المعارضة المسلحة التي شاركت في النسختين السابقتين من مفاوضات استانا ان «الجيش الحر لن يشارك في أستانا 3 بسبب عدم تنفيذ التعهدات الخاصة بوقف اطلاق النار ورعاية روسيا لتهجير ثوار الوعر». واضاف في تغريدات على حسابه على تويتر ان «جرائم النظام وإيران وعمليات القصف الجوي لطائرات روسيا ورعايتها لعمليات تهجير عرقي آخرها في الوعر أعدم كليا فرص مشاركتنا في الاستانا».

وكانت لجنة المفاوضات عن أهالي حي الوعر المحاصر منذ سنوات، توصلت إلى اتفاق مع الوفد الروسي وممثلين عن الحكومة السورية تنص أهم بنوده على خروج قرابة ألف وخمسمائة شخص أسبوعيا إلى ريف حمص الشمالي أو محافظة إدلب وتسليم أسلحتهم، على ان تتم تسوية الذين يرغبون البقاء في الحي. غير أن التوقيع على الاتفاق تأجل من الأمس الى اليوم. وأفادت تقارير اعلامية بأن من بنود الاتفاق «دخول الشرطة التابعة للحكومة وقوات روسية بعد توقيع الاتفاق». وبحسب الاتفاق الذي لم ير النور فإن قوات النظام لن تدخل الى الحي إلا بعد ستة أشهر من تاريخ تنفيذ الاتفاق مع بقاء ثلاثمائة مسلح في الحي بالتنسيق مع النظام لضمان الأمن وتشكيل لجنة من الحي لمتابعة أمور التفاوض بين الطرفين. وعزت مواقع معارضة تأجيل التوقيع على الاتفاق الى التصعيد العسكري من قبل النظام على الحي بعد التوصل الى الاتفاق بين لجنة الحي مع رئيس شعبة المخابرات أديب زيتون، أمس الأول.

وقال موقع عنب بلدي، ان اللجنة المفوضة من قبل أهالي الحي رفضت الذهاب للتوقيع على الاتفاق إلى أن يتم وقف إطلاق النار بشكل كامل.

وفي غضون ذلك، كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان أن 43 ناقلة دبابات ومدرعات أميركية وصلت إلى مشارف مدينة منبج.

وبحسب المرصد فإن هذه المدرعات ستساند ميليشيات قوات سوريا الديموقراطية «قسد» المدعومة من التحالف الدولي ضد داعش الذي تقوده واشنطن. كما كشفت مصادر سورية ميدانية أن نحو مائتي جندي أميركي يتمركزون في قرية العسلية شمال غرب منبج ما يرفع عدد الجنود الأميركيين المنتشرين في سورية حتى الآن إلى سبعمائة. ونقلت قناة «سكاي نيوز» بالعربية عن المصادر قولها إن القوات الأميركية للمشاركة في معركة تحرير الرقة من تنظيم داعش تستعد لتطهير المدن والقرى المجاورة وقطع طرق الإمداد.

الى ذلك، دارت معارك عنيفة جدا بين فصائل الجيش الحر وقوات النظام في حي المنشية في درعا، ترافقت مع عشرات الغارات الجوية من الطائرات الحربية والمروحية بالصواريخ والبراميل بالإضافة لصواريخ الفيل وقذائف المدفعية، بحسب المرصد وشبكة «شام».

وشهدت المنطقة معارك كر وفر بداتها قوات الأسد بمحاولة التقدم في المنشية صباحا، وردت عليها فصائل المعارضة بهجوم مضاد، بدأه انتحاري بمفخخة استهدف كتل أبنية كانت قوات النظام تتحصن بداخلها ما أدى لسقوط العديد من القتلى والجرحى.

هيئة تحرير الشام تتبنى تفجيري دمشق وارتفاع حصيلة القتلى إلى 74 شخصا

عواصم ـ وكالات: تبنت هيئة تحرير الشام أمس التفجيرين اللذين استهدفا زوارا عراقيين في حي الشاغور بدمشق أمس الأول، حيث ارتفعت الحصيلة إلى 74 قتيلا غالبيتهم من الزوار العراقيين وبينهم 20 من قوات النظام.

وبحسب بيان نشرته على تطبيق «تلغرام»، قالت الهيئة: «في يوم السبت.. وبعد الرصد والمتابعة من قبل وحدات العمل خلف خطوط العدو، تم تنفيذ هجوم مزدوج من قبل بطلين من أبطال الإسلام وهما أبوعائشة وأبوعمر الأنصاريان (...) وسط العاصمة دمشق».

واعتبر أن الهجوم «رسالة واضحة لإيران وميليشياتها».

واستهدف تفجيران احدهما انتحاري، المنطقة التي تقع فيها مقبرة باب الصغير في الشاغور في دمشق القديمة.

وأسفر التفجيران، وفق المرصد، عن مقتل 74 شخصا، بينهم 43 من الزوار العراقيين الشيعة و11 مدنيا سوريا فضلا عن 20 من قوات الدفاع الوطني والشرطة السورية.

اتهم روسيا وإيران باختراق الجيش السوري

معهد دراسات الحرب الأميركي: على واشنطن العمل لاستعادة نفوذها وانتزاع تنازلات مهمة

نيويورك ـ د.ب.أ: نشر معهد دراسات الحرب الأميركي هذا الشهر تقريرا ذكر أنه نتاج تعاون بينه وبين «مشروع التهديدات الخطيرة» التابع لمعهد إنتربرايز الأميركي لأبحاث السياسات العامة، وأن ما تضمنه التقرير من آراء هو جزء من جهد استغرق شهور عديدة لصياغة وتقييم المسارات السياسية التي يمكن للولايات المتحدة اتباعها لمواجهة التهديد الذي يمثله في سورية تنظيم (داعش) وتنظيم القاعدة.

ويشير التقرير الى أن فكرته الأساسية تقوم على أساس أن نظام الرئيس بشار الأسد لا يعتبر شريكا لأميركا قابلا للاستمرار ضد داعش والقاعدة، وأن روسيا وإيران اخترقتا سلطات القيادة والتحكم في الجيش العربي السوري على كل المستويات، كما أن التحالف الموالي للنظام لا يستطيع تأمين كل سورية.

كما يؤكد التقرير أن أي استراتيجية أميركية تعتمد على القوات الموالية للنظام في القضاء على المتطرفين في سورية سيكون مصيرها الفشل. وأوضح التقرير ان الجيش العربي السوري لم يعد قائما كقوة مقاتلة موحدة ومتماسكة تتمتع بالقدرة على تأمين كل أجزاء البلاد بمفردها.

وأشار إلى أن انشقاق بعض الجنود وهروب البعض الآخر بالإضافة إلى الاستنزاف الذي عانى منه الجيش طوال السنوات الماضية أدى إلى خفض في قوته القتالية يصل لأكثر من النصف، وأن القوة بلغت نحو 100 ألف جندي في عام 2014، وأن عددا قليلا فقط منهم يتراوح بين 30 و40 ألف جندي يمكن الاستعانة بهم في العمليات الهجومية.

وحول دور إيران في سورية ذكر التقرير أن إيران توفر عددا كبيرا من القوة البشرية التي يواجه الجيش السوري عجزا فيها، وذلك لتأمين المكاسب المهمة التي تحققها القوات الموالية للنظام على الأرض.

وتقوم إيران بإدارة تحالف يضم نحو 30 ألف مقاتل من بينهم مقاتلون من الحرس الثوري الإسلامي، وحزب الله اللبناني والميليشيات العراقية، ومقاتلون أفغان، مع العلم أن إيران أرسلت نحو 7000 من مقاتليها إلى سورية من بينهم عناصر من القوات البرية التابعة للجيش الإيراني.

وأشار التقرير إلى أن إيران كان لها دور مهم في إعداد الجماعات شبه العسكرية الموالية للنظام، وتحت قيادة النظام من الناحية الظاهرية فقط، ويتمثل هدفها من وراء ذلك في تأسيس بنية أساسية طويلة الأجل لكي يكون هناك «حزب الله سوري».

وشاركت إيران وحزب الله بالقيام بدور مهم في تأسيس قوات الدفاع الوطني السورية على غرار قوات الباسيج الإيرانية. كما تولت إيران الإشراف على حملات تجنيد في أنحاء البلاد وكانت أحيانا تنافس النظام السوري في ذلك بصورة مباشرة من خلال عرض مرتبات تنافسية.

وبالنسبة لروسيا أشار التقرير إلى أنها دعمت الجيش السوري والهياكل الرسمية للدولة، وتقدم للجيش بصورة مباشرة أغلبية مساعداتها العسكرية والتي تشمل بعض الأسلحة المتقدمة، وسعت روسيا جاهدة لأن توضح أن مشاركتها العسكرية في سورية هي نتيجة اتفاق ثنائي بين حكومتين شرعيتين لمواجهة الإرهاب. ولكن من ناحية أخرى أضعفت روسيا من سيادة النظام من خلال سيطرتها على العمليات الكبيرة في شمال البلاد في أواخر عام 2015، وأكد التقرير في نهايته أن أي سياسة ترفع من شأن روسيا النظام في مواجهة الجماعات المتطرفة سوف تؤدي إلى تمكين إيران في سورية، وفي الوقت نفسه ستفشل أي محاولة لدق إسفين بين روسيا وإيران نظرا لدور إيران المهم في سورية. كما أشار التقرير إلى أن روسيا أو إيران لا تنشدان أي نهاية للحرب في سورية أو هزيمة داعش، وأن الدولتين شاركتا في الحرب فقط لقمع خصوم النظام وتدعيم قدرة كل منهما على العمل بحرية في المنطقة وطرد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط.

وذكر التقرير في نهايته أنه «على هذا الأساس يتعين على الولايات المتحدة العمل على استعادة نفوذها وانتزاع تنازلات مهمة من التحالف الموالي للنظام وعدم الاستسلام للأعداء الاستراتيجيين من أجل مكاسب غير دائمة في مواجهة داعش والقاعدة».

أنباء لبنانية

ردود فعل متباينة على تصريحات الراعي حول سلاح حزب الله

«التيار الحر» يصبح «تيار الجمهورية» وقانون باسيل الانتخابي امام الحكومة اليوم

بيروت ـ عمر حبنجر

البطريرك بشارة الراعي مستقبلا قائد الجيش العماد جوزيف عون في بكركي (محمود الطويل)

فاجأت تصريحات البطريرك الماروني بشارة الراعي المتحفظة على قتال حزب الله في سورية، وعلى شرعية سلاحه، مختلف الأوساط السياسية والحزبية، في لبنان، من حيث المضمون وكذلك التوقيت، وفي حين أيدت بعض الشخصيات حديث رأس الكنيسة المارونية عن الإحراج الذي أصاب لبنان بتورط الحزب في الحرب السورية، بمعزل عن رأي وإرادة الدولة، لزم حزب الله الصمت، فيما اقتصرت ردود الآخرين على الوشوشات والهمس وأحاديث التورية.

الجانب الفلسطيني في التصريح أثار حركة حماس، التي ربطت سلاح المخيمات بقرار العودة الى فلسطين، في حين أيد النائب نعمة الله أبي نصر، عضو تكتل التغيير والإصلاح موقف البطريرك من السلاح الفلسطيني، دون التطرق الى حزب الله.

مصادر متابعة كشفت لـ «الأنباء» ان «سكاي نيوز» ـ عربي سجل الحديث مع البطريرك أثناء مشاركته في مؤتمر رؤساء الطوائف الإسلامية والمسيحية في الأزهر الشريف في القاهرة، منذ أسبوعين، وفي الفندق الذي كان ينزل فيه، كما سجل مقابلات مع شخصيات دينية اخرى، وأرجأت بثه الى التوقيت المناسب، والذي ربطته المصادر بجملة معطيات، مع تركيز ملحوظ على زيارة الرئيس ميشال عون الى الڤاتيكان بعد غد الأربعاء، حيث سيلتقي البابا فرنسيس صباح الخميس، وقد جاء كلام البطريرك الاستباقي للزيارة، بمثابة وضع للنقاط على حروف الموقف المسيحي من المسائل الإقليمية المطروحة، بصرف النظر عن الموقف الرسمي.

وقد لامس رئيس الهيئة الشرعية في حزب الله، الشيخ محمد يزبك هذا الموضوع بسؤاله «الذين يطالبون بالعبور الى الدولة، اي دولة يريدونها، وهم عاجزون عن إنتاج قانون انتخابي.

الى ذلك، شغلت الصيغة الانتخابية الجديدة لرئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، مختلف الاوساط بعدما تم عرضها على الفرقاء الآخرين، من تيار المستقبل الى الحزب التقدمي الاشتراكي، فحركة أمل وحزب الله الوحيد الباقي على نظام النسبية المطلقة، فيما مشروع باسيل الانتخابي يقوم على «المختلط» القريب من «مختلط» الاشتراكي، والقوات اللبنانية والمستقبل.

والمشروع الذي سيوضع على المشرحة السياسية الرسمية اعتبارا من اليوم الاثنين يقوم وفق المصادر المتابعة على المناصفة بين الاكثري والنسبي، بحيث ينتخب 64 نائبا على النظام النسبي ومثلهم على الاكثري على ان ينتخب ابناء كل طائفة نوابهم على غرار المشروع الارثوذكسي الشهير مع فارق ان مشروع باسيل يلحظ انتخاب كل طائفة لنوابها.

وينص المشروع على تقسيم عدد النواب في كل دائرة مناصفة بين الأكثري والنسبي، وهنا تقول قناة ام.تي.في اذا كان عدد النواب مزدوجا في الدائرة الواحدة، اي اربعة على سبيل المثال ينتخب اثنان على النسبي واثنان على الاكثري، اما إذا كان العدد مفردا، خمسة على سبيل المثال، فينتخب ثلاثة على النسبي واثنان على الاكثري.

النائب عمار خوري، عضو كتلة المستقبل نفى علمه بأن كتلته وافقت على هذه الصيغة تلك «المعايير المتعددة» برأي الاوساط المستقلة اي لجهة ازدواجية سبيل الانتخاب بين نائب ونائب، وتفاوت الارقام التي يحصل عليها نائب هذه الطائفة وتلك، تبعا للواقع الديموغرافي للبلد، تجعل مبدأ المناصفة المسلم بها بين المسلمين والمسيحيين في مرمى مهام المغرضين، ويباعد بين ابناء الطوائف في المنطقة الواحدة والدائرة الواحدة، ويسقط العنوان الاساسي للشراكة والمحبة الوطنيين، اللتين ينادي بهما البطريرك الماروني بشارة الراعي، ويضعف أواصر المصالح المشتركة والعيش المشترك، تبعا لانحسار التداخل في العلاقات والمصالح بين من جمعهم الوطن وفرقتهم الطوائف الانتخابية.

بدوره رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط غرد أمس على تويتر قائلا: نعم لنسبية فيها الحد الأدنى من الشراكة، ولا لنسبية ترسي الطلاق والقوقعة، فكفى التذاكي، وصبرنا طويل جدا.

في غضون ذلك، أعلن باسيل في المؤتمر الوطني الثاني الذي انعقد في قاعة «بيال» تغيير اسم «التيار الوطني الحر» الى «تيار الجمهورية». وقال: نحن اليوم تيار رئيس الجمهورية، نحن لسنا حزب التيار الوطني الحر، واتمنى على الجميع تصحيح التسمية، إنما نريد أن نظل بفكرنا وادائنا تيار الجمهورية اللبنانية، وبذلك نعود إلى «المفهوم الأساسي للبنان القوي»، هذا الشعار الذي انطلقت منه عام 1988. وقال: نحن قوتنا بالحق، ولهذا لا نستطيع ان نتخيل التيار من دون قوة، ونحن نناضل لنخرج من لبنان الضعيف إلى لبنان القوي.

22 ضريبة إضافية لتغطية سلسلة الرواتب.. فهل تقرها الحكومة اليوم والبرلمان بعد غد؟

بيروت ـ منصور شعبان

يعقد مجلس الوزراء اليوم جلسة مسائية تحمل الرقم 11 في سلسلة جلسات الموازنة العامة، فهل تكون جلسة الختام كما التوقعات، لتكون الجلسة التشريعية المقررة يوم الاربعاء، آخر محطات إقرار سلسلة الرتب والرواتب ضمن سقف الاعتمادات المالية المتوافرة؟

واللافت في مشروع قانون السلسلة أنه يلحظ زيادات على المرتبات، دون تأكيد للايرادات، ما يخشى معه أن تكون هذه الزيادات مجرد مزايدات انتخابية تتبخر على رماد المرحلة الانتخابية أو أن تتحول الى زيادات في الضرائب.

وقد وزعت دوائر مجلس النواب جدول أعمال الجلسة التشريعية وفيه 26 بندا أبرزها سلسلة الرتب والرواتب، التي سيتطلب إقرارها تحميل المواطن المزيد من الضرائب، ما يعني إعطاء الموظف باليمنى والأخذ من المواطن باليسرى، ودون توجه فعلي نحو إقفال بوابات الهدر والفساد.

وبلغ عدد الضرائب المستحدثة 22 ضريبة لتغطية السلسلة التي تبلغ كلفتها 1762 مليار ليرة.

وأبرز هذه الضرائب: غرامة على الاشغال البحرية العامة لتأمين 75 مليار ليرة، ورفع رسم الطابع المالي على فواتير الهاتف الى 2500 ليرة والايصالات التجارية والاتصالات لتأمين 140 مليار ليرة، ورفع القيمة المضافة من 10٪ الى 11٪ لجمع 300 مليار ليرة، ورفع الضريبة على أرباح الشركات من 15 الى 17٪ لتأمين 120 مليار ليرة، رسم إضافي على حمولة المستوعبات لتأمين 30 مليار ليرة، ضريبة على الأرباح العقارية بنسبة 15٪ لتأمين 150 مليار ليرة، رفع رسم الطابع المالي على المسجل العدلي من 2000 الى 4000 ليرة ورفع الضريبة على فوائد الودائع من 5 الى 7٪ لتأمين 410 مليارات ليرة، وزيادة رسم 105٪ على رخص البناء لتأمين 110 مليارات ليرة، زيادة رسوم على المشروبات الروحية المستوردة لتأمين 60 مليار ليرة، فرض رسم مغادرة على المسافرين برا وبحرا وجوا لتأمين 125 مليار ليرة، زيادة الرسم على إنتاج الاسمنت لتأمين 50 مليار ليرة، تعديل الضريبة على توزيع الارباح لتأمين 60 مليار ليرة، رفع معدل الضريبة على جوائز اليانصيب من 10 الى 20٪. ويقول رئيس المجلس الاقتصادي في حزب الكتائب جان طويلة لإذاعة صوت لبنان، ان هذه الضرائب مرفوضة، مشكلة لبنان بالتهرب الضريبي، هناك 4,2 مليارات دولار تضيع سنويا بالتهرب الضريبي وإذا الدولة حصلت 25٪ من هذا المبلغ تغطي سلسلة الرواتب فضلا عن الزيادات التي أدخلها النواب على معاشاتهم التقاعدية للاحياء والاحداث منهم، والبالغة 2,5 مليار ليرة سنويا.